

قالت إنّه سيوفر الظروف المناسبة لتنويع الاقتصاد الوطني  
منظمة التنمية الاقتصادية تُثمن مشروع قانون الاستثمار الجديد

عبرت المنظمة الوطنية للتنمية الاقتصادية أمس الأحد في بيان لها عن ارتياحها لمشروع قانون الاستثمار الجديد معتبرة أنه سيسمح بتوفير الظروف المناسبة لتنويع الاقتصاد الوطني.

وجاء في البيان أنه تبعا لمخرجات مجلس الوزراء المنعقد مؤخرا والمتعلق بقانون الاستثمار الجديد وبعد الاطلاع على البيان الخاص بالاجتماع فإن المنظمة الوطنية للتنمية الاقتصادية تسجل ارتياحها للمخرجات المتعلقة في مجملها بتحسين مناخ الاستثمار وتوفير الظروف المناسبة لتحريير روح المبادرة وتنويع الاقتصاد الوطني ضمن رؤية شاملة ومستقرة .

وتهدف التدابير الواردة في القانون إلى تعزيز الضمانات المتعلقة بتكريس مبدأ حرية الاستثمار وتعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعسفات البيروقراطية عبر استحداث آلية مستقلة رفيعة المستوى تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين توضع لدى رئاسة الجمهورية وتتولى الفصل في الشكاوي والطعون المقدمة من قبل المستثمرين.

كما نجد من هذه التدابير وضع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تحت سلطة الوزير الاول والحق ممثلي مختلف القطاعات المعنيين لدى الشبابيك الوحيدة بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار مع منحهم صلاحية اتخاذ كل القرارات المتعلقة بالاستثمار. ويهدف القانون إلى المتخلي عن مظاهر التسلط والسيطرة في معالجة ملفات المستثمرين وتقليص اجال دراستها إلى اقل من شهر مع اعتماد المعايير الدولية في استقطاب الاستثمارات وبالتركيز على السرعة والنجاحة والديمومة.

كما من شان النص الجديد دعم الاستثمارات التي تساهم في تقليص فاتورة الاستيراد وتعتمد على المواد الأولية المحلية وكذلك تسليط اقصى العقوبات على من يعرقل بشكل أو بآخر عمليات الاستثمار مهما كان مركزه وطبيعة مسؤوليته.